



يوم: 10/05/2026

امتحان الدورة العادية في مقياس نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

السؤال الأول: (06 نقاط)

1. اعط مفهومًا لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟
2. حلل العلاقة الارتباطية بين النمو والتنمية. وهل توافق الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي هو 'ممر إلزامي' للتنمية ولكنه ليس 'ضمانة' لها؟ علل إجابتك.
3. يعتمد هارود ودومار على استراتيجيتين لزيادة النمو الاقتصادي أذكرهما؟ واثبت ذلك رياضياً؟

السؤال الثاني: (08 نقاط)

4. اذا ما أتاحت لك مجموعة من البيانات التالية عن اقتصاد معين:
 $L_0 = 50$ حجم العمالة في الفترة t_0 ، $K_0 = 34$ رأس المال في الفترة t_0 ، $V = 16$ معامل رأس المال،
 $\mu = 25$ معدل العمالة، $S = 0,12Y$ الادخار
5. باستخدام نموذج هارود-دومار أحسب كل من Y_1 ، L_1 ، K_1 ، Y_0 في الحالات التالية:
6. الحالة الأولى: اذا كان معدل النمو الطبيعي $g_n = 5\%$
7. الحالة الثانية: اذا كان معدل النمو الطبيعي $g_n = 7\%$
8. بين أي منهما هو المعدل الذي يحقق التوازن المستقر؟

السؤال الثالث: (06 نقاط)

بين 'الثورة الصناعية' في السبعينيات و'مشاريع البنية التحتية' في الألفينيات، أنفقت الجزائر مبالغ طائلة دون تحقيق استقرار في معدلات النمو. باستخدام معادلة هارود-دومار ($g = s/v$)، قدم قراءة نقدية للمسار التاريخي للاقتصاد الجزائري لماذا ظل 'النمو' رهيناً لمتغير خارجي (أسعار النفط)، ولماذا ظلت 'التنمية' هدفاً بعيد المنال رغم توفر الموارد المالية؟

الاستاذة : تنقوت وفاء

بالتوفيق

السنة الجامعية: 2025 - 2026

المستوى: سنة أولى ماستر

التخصص: اقتصاد كمي

المدة: ساعة ونصف



جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

يوم: 10/05/2026

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

العلامة	السؤال/ التمرين الأول
0.75 0.75	1 - النمو الاقتصادي : هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي - التنمية الاقتصادية: سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو". كما تعرف أيضاً بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل عن طريق أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية ، السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذر الفقر المطلق في مجتمع ما.
1,5	2 العلاقة بينهما هي علاقة تبادلية وتكاملية: فالنمو يوفر "الموارد" اللازمة للتنمية، والتنمية (من خلال تحسين رأس المال البشري) توفر "الكفاءة" اللازمة لاستدامة النمو. إذا انقطعت هذه الحلقة، نكون أمام حالة "نمو مشوه" يؤدي في النهاية إلى طريق مسدود نعم، أوافق على هذا الرأي وبشدة، فالتنمية لا يمكن تحقيقها دون نمو، فهو شرط أساسي لكون وجود النمو لوحده غير كاف لتحقيق التنمية؛ كما أن النمو يسبق عملية التنمية في حين أن التنمية تحتاج للنمو على فترة زمنية طويلة مع ضمان التوزيع العادل لثمار النمو وتدخل الدولة لمعالجة فشل السوق
1 2	3 يعتمد هارود ودومار على استراتيجيتين لزيادة النمو الاقتصادي: أولهما، زيادة الادخار الوطني من أجل تمويل استثمارات جديدة؛ وثانيهما، رفع كفاءة استخدام رأس المال المتاح، سواء من خلال تحسين التكنولوجيا أو من خلال التحول نحو أنماط إنتاجية أكثر كثافة في العمل. الاثبات رياضياً : تبدأ الصياغة الرياضية للنموذج من الفرضية القائلة إن الادخار الكلي (S) يتحدد بنسبة ثابتة من الدخل القومي (Y) ، بحيث أن: $S = sY$ حيث s هو الميل الحدي والمتوسط للادخار، وهو ثابت وفقاً لافتراضات النموذج. وفي المقابل، يُعرّف الاستثمار (I) بأنه التغير في حجم رصيد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، أي: $I = \Delta K$ ونظراً إلى وجود علاقة مباشرة بين حجم رأس المال والناتج القومي، أي حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحده واحده من الدخل او انه حجم رأس المال اللازم لزيادته الناتج بوحده واحده فإن أي تغير في رأس المال (ΔK) يؤدي إلى تغير في الناتج القومي (ΔY) بنسبة

معينة تعتمد على معامل رأس المال إلى الناتج k ، أي:

$$\Delta K = v\Delta Y$$

وبما أن شرط التوازن في النموذج يتطلب تساوي الادخار مع الاستثمار، فإن:

$$I = S \rightarrow sY = v\Delta Y$$

وبإعادة ترتيب المعادلة وقسمة طرفيها على kY : نتحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v}$$

وهذه المعادلة تمثل العلاقة الجوهرية في نموذج هارود - دومار، حيث يُعبّر الطرف الأيسر منها ($\Delta Y/Y$) عن معدل النمو الفعلي للناتج القومي، والذي يُرمز له بالحرف g .

وتُبرز هذه العلاقة أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل طردي على معدل الادخار، إذ أن ارتفاع نسبة الادخار يعني توفر موارد أكبر يمكن توجيهها نحو الاستثمار، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال وزيادة الناتج. ومن ناحية أخرى، يرتبط النمو بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال إلى الناتج، والذي يُمثل كمية رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج. وبالتالي، كلما انخفض هذا المعامل (أي زادت كفاءة استخدام رأس المال)، ارتفع معدل النمو.

6

المجموع

النقاط	السؤال الثاني	
2	$g_n = 5\%:01$ - أ- الحالة $Y_0 = \min\left(\frac{K_0}{v}, \frac{L_0}{\mu}\right) = \min\left(\frac{34}{16}, \frac{50}{25}\right) = \min(2, 12:2) = 2$ $\Delta L = g_n L_0 = 0,05(50) = 2,5$ $L_1 = L_0 + \Delta L = 50 + 2,5 = 52,5$ $\Delta K = I = S = sY$ $\Delta K = 0,24$ ومنه: $S = 0,12Y = 0,12(2) = 0,24$ $K_1 = K_0 + \Delta K = 34 + 0,24 = 34,24$ $Y_1 = \min\left(\frac{K_1}{v}, \frac{L_1}{\mu}\right) = \min\left(\frac{34,24}{16}, \frac{52,5}{25}\right) = \min(2,14; 2,1) = 2,1$	1

2	<p style="text-align: right;">ب- الحالة 02: 7% $g_n =$ -2</p> $Y_0 = \min\left(\frac{K_0}{v}, \frac{L_0}{\mu}\right) = \min\left(\frac{34}{16}, \frac{50}{25}\right) = \min(2, 12,2) = 2$ $\Delta L = g_n L_0 = 0,07(50) = 3,5$ $L_1 = L_0 + \Delta L = 50 + 3,5 = 53,5$ $\Delta K = I = S = sY$ $\Delta K = 0,24 \text{ ومنه: } S = 0,12Y = 0,12(2) = 0,24$ $K_1 = K_0 + \Delta K = 34 + 0,24 = 34,24$ $Y_1 = \min\left(\frac{K_1}{v}, \frac{L_1}{\mu}\right) = \min\left(\frac{34,24}{16}, \frac{53,5}{25}\right) = \min(2,14; 2,14) = 2,14$	2
4	<p style="text-align: right;">- بين اي منهما هو المعدل الذي يحقق التوازن المستقر ؟</p> <p style="text-align: right;">أ- نوع التوازن لما $g_n = 5\%$:</p> <p style="text-align: right;">نلاحظ في الفترة t_0 : $I = S$ بمعنى شرط التوازن المستقر محقق في الفترة t_1 :</p> $Ld_1 = \mu Y_1 = 25 \cdot 2,1 = 52,5$ <p style="text-align: right;">الطلب على العمل: 52,5</p> $Ls_1 = \Delta L + L_0 = 2,5 + 50 = 52,5$ <p style="text-align: right;">عرض العمل: 52,5</p> <p style="text-align: right;">نلاحظ أن الطلب على العمل متعادل مع عرض العمل في سوق راس المال:</p> $Kd_1 = v Y_1 = 16 \cdot 2,1 = 33,6$ <p style="text-align: right;">الطلب على راس المال: 33,6</p> $Ks_1 = \Delta K + K_0 = 0,24 + 34 = 34,24$ <p style="text-align: right;">عرض راس المال: 34,24</p> <p style="text-align: right;">نلاحظ أن عرض راس المال اكبر من الطلب على راس المال اي وجود فائض في راس المال توازن في سوق العمل واختلال التوازن في راس المال يعني ليس هناك توازن مستقر</p> <p style="text-align: right;">ب- نوع التوازن لما: $g_n = 7\%$:</p> <p style="text-align: right;">نلاحظ في الفترة t_0 : $I = S$ بمعنى شرط التوازن المستقر محقق في الفترة t_1 :</p> $Ld_1 = \mu Y_1 = 25 \cdot 2,14 = 53,5$ <p style="text-align: right;">الطلب على العمل: 53,5</p> $Ls_1 = \Delta L + L_0 = 3,5 + 50 = 53,5$ <p style="text-align: right;">عرض العمل: 53,5</p>	3

	<p>نلاحظ أن الطلب على العمل وعرض العمل متعادلان في سوق رأس المال:</p> $Kd_1 = VY_1 = 34,24$ <p>الطلب على رأس المال</p> $Ks_1 = \Delta K + K_0 = 34,24$ <p>عرض رأس المال:</p> <p>نلاحظ أن الطلب على رأس المال متعاقد مع رأس المال</p> <p>اذن معدل النمو الطبيعي الذي يحقق الاستقرار هو $g_n = 7\%$</p>
8	المجموع

النقاط	السؤال الثالث	
1	<p>حسب تحليل الطالب مع التركيز على النقاط التالية:</p> <p>- تحليل استراتيجية "الصناعات المصنعة":</p> <ul style="list-style-type: none"> التحليل: اعتمدت هذه الاستراتيجية على ضخ استثمارات ضخمة في قطاعات كثيفة رأس المال (مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات). من منظور هارود-دومار، كان حجم الاستثمار مرتفعاً جداً، لكن معامل رأس المال (v) كان مرتفعاً أيضاً (أي كفاءة منخفضة). النتيجة: أدى ارتفاع v إلى امتصاص أثر الاستثمارات الضخمة، مما جعل معدل النمو ($g = s/v$) أقل من المتوقع. الخلل لم يكن في "حجم" الادخار (الذي وفرته الدولة من النفط)، بل في "كفاءة" استخدام رأس المال بسبب البيروقراطية، نقص الخبرة، وطول فترة تنفيذ المشاريع. مخاطر الادخار "وحيد المصدر": 	1
1	<ul style="list-style-type: none"> التحليل: الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر وحيد للادخار (s) جعل معدل النمو المضمون (g_w) رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية (متغير خارجي). النتيجة: خلق هذا التوجه اقتصاداً "عالي التكلفة" لأن الشركات العمومية لم تكن مطالبة بتحقيق كفاءة إنتاجية (تقليل v) طالما أن التمويل مضمون من ريع النفط، مما أدى إلى نمو هش وغير مستدام. صدمة 1986 والمديونية: 	1
1	<ul style="list-style-type: none"> التحليل: انهيار أسعار النفط أدى لانكماش حاد في s، مما جعل $g < g_w$، ودفع الاقتصاد نحو الركود. النتيجة: لجأت الجزائر لـ "البديل الثالث" (المديونية) لسد فجوة الموارد. التبعات كانت قاسية، حيث تحول جزء كبير من الناتج لاحقاً لسداد الديون بدلاً من الاستثمار، مما أدى لتوقف عجلة التنمية الهيكلية لسنوات. النمو السالب والتنمية المفقودة في التسعينيات: 	1
1	<ul style="list-style-type: none"> التحليل: العشرية السوداء أدت لتدمير جزء من رأس المال المادي والبشري، مما رفع المعامل v إلى 	1

<p>1</p> <p>1</p>	<p>مستويات قياسية (انعدام الكفاءة).</p> <ul style="list-style-type: none"> • النتيجة: شهدت الجزائر "تنمية عكسية"؛ حيث تدهورت مؤشرات جودة الحياة والتعليم والصحة، وتحول الهدف من "تحقيق النمو" إلى "البقاء الاقتصادي"، مما يثبت أن الاستقرار الأمني هو شرط مسبق لعمل أي نموذج نمو. - برامج الإنعاش وأثرها على المعامل: (v) • التحليل: رغم ضخ مئات المليارات في البنية التحتية، ظل المعامل v مرتفعاً في القطاعات خارج المحروقات بسبب ضعف القطاع الخاص والتبعية للاستيراد. • النتيجة: لم يتحقق "النمو المتوازن" لأن الاستثمارات كانت "استهلاكية" أكثر منها "إنتاجية"، مما أبقى معدل النمو مرتبطاً بحجم الإنفاق العمومي (الريعي) وليس بالكفاءة الذاتية للاقتصاد. - سياسة التخلص من المديونية مقابل الاستثمار الأجنبي: • التحليل: التخلص من المديونية كان قراراً سيادياً صائباً لتفادي ضغوط الخارج، لكن الاعتماد الكلي على "الإدخار النفطي" أدى لإهمال "البديل الرابع" (الاستثمار الأجنبي المباشر) • النتيجة: ضاعت فرص كبيرة لنقل التكنولوجيا (التي تقلل (v))، وظل الاقتصاد الجزائري يشترى التكنولوجيا (استيراد) بدلاً من توطئتها عبر الشراكات الدولية. - ظاهرة "المرض الهولندي": • التحليل: وفرة الموارد أدت لارتفاع قيمة العملة وتكاليف الإنتاج المحلي، مما جعل القطاعات الإنتاجية (فلاحة، صناعة) غير تنافسية. • النتيجة: وفقاً لهارود-دومار، ارتفع المعامل v في هذه القطاعات لدرجة جعلت الاستثمار فيها غير مربح، مما أدى لنمو "خادع" يعتمد على قطاع الخدمات المرتبط بالاستيراد. 	<p>المجموع</p>
<p>6</p>		